الهيئة الوطنية
للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب
National Authority for Qualifications &
Quality Assurance of Education & Training

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج في الكلية

برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال

كلية البحرين الجامعية

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 19–23 يناير 2014

HC024-C1-R024

جدول المحتويات

1. عملية مراجعة البرامج في الكلية.....2
2. المؤشر (1): برنامج التعلُّم 7
3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج 13
4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين.....19
5. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة 26
6. الاستنتاج 32

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب- مملكة البحرين 2014

1. عملية مراجعة البرامج في الكلية

1.1 إطار مراجعة البرامج في الكلية

من أجل الحاجة إلى تلبية نظامٍ صارمٍ لضمان الجودة في منظومة التعليم في مملكة البحرين، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة الخارجية للجودة هما المراجعة المؤسسية ومراجعة البرامج في الكلية حيث إن من المؤمل أن تؤدي نتائجهم إلى زيادة الثقة في نظام التعليم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التعليم العالي، والهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، ومجلس التعليم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخريجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التعلُّم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التعليم العالي البحريني إقليمياً وعالمياً.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفياً للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التعلُّم**

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التعلُّم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخريجين**

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

تشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفياً لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفياً لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجيّة تذكر بأن هناك "ثقة" في البرنامج.

وإذا كان البرنامج مستوفياً لاثنين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الأول، فسيُحكم عليه بأنه على "قدْرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفياً لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأي منها، أو غير مستوفٍ للمؤشر رقم (1)، فسيكون الحُكم عليه بأن البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح بالجدول التالي:

جدول رقم 1: معايير الحُكم

المعايير	الحُكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم(1)	هناك قدْر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

2.1 عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية في كلية البحرين الجامعية

أُجريت عملية مراجعة البرامج في الكلية في قسم إدارة الأعمال في كلية البحرين الجامعية من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، بموجب التخويل الممنوح لها لمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين. وقد تم إجراء الزيارة الميدانية في تاريخ 19–23 يناير 2014؛ لغرض مراجعة البرامج التي يطرحها القسم، وهي: برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال، وبرنامج ماجستير في إدارة الأعمال.

ومن ثمَّ يقدم هذا التقرير وصفًا لعملية مراجعة البرامج في الكلية التي قامت بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة لبرنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي والملاحق التي قدمتها كلية البحرين الجامعية، والوثائق المساندة الإضافية التي تم توفيرها خلال الزيارة الميدانية، إضافة إلى المقابلات والمشاهدات التي تمت أثناء الزيارة.

لقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب بإخطار كلية البحرين الجامعية في 15 سبتمبر 2013، بأنها سوف تخضع لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية لبرامج إدارة الأعمال في الكلية إلى جانب زيارة ميدانية، كان من المزمع إجراؤها خلال الفترة 19–23 يناير 2014. واستعدادًا لهذه العملية، قامت كلية البحرين الجامعية بعملية تقييم ذاتي لكافة البرامج الأكاديمية بالكلية؛ قدمت على أثرها تقرير التقييم الذاتي مع ملحقاته، وذلك في الموعد المتفق عليه لهذا الغرض في 21 نوفمبر 2013، مع التقديم النهائي في 9 ديسمبر 2013.

شكَّلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب لجنة مراجعة مؤلفة من خبراء في المجال الأكاديمي لبرنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال، وفي التعليم العالي ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية. وقد تكوَّنت هذه اللجنة من أربعة مراجعين خارجيين.

ويتضمن هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة المراجعة بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدّتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء؛
(ii) التحليل المُستمَد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الخريجين، وأرباب العمل)؛
(iii) التحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

هذا، ومن المتوقع أن تستفيد كلية البحرين الجامعية من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ وذلك من أجل تعزيز وتدعيم برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال. وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم

العالي تدرك أن مسألة ضمان الجودة هي مسئولية مؤسسة التعليم العالي نفسها؛ لذا فإن من حق كلية البحرين الجامعية أن تقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا. ومع ذلك، وبعد مضي ثلاثة أشهر على نشر هذا التقرير، يتوجب على كلية البحرين الجامعية أن تقدم لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

هذا، وتودُّ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تتقدم بشكرها لكلية البحرين الجامعية على الطريقة المتعاونة التي ساهمت فيها في عملية مراجعة البرنامج في الكلية. كما تود الإدارة أن تعبّر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه أعضاء الهيئة الأكاديمية في برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال بهذا الخصوص.

3.1 نبذة عامة حول قسم إدارة الأعمال

تأسست كلية البحرين الجامعية في عام 2001. ويطرح قسم إدارة الأعمال فيها برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال، وبرنامج ماجستير في إدارة الأعمال. وفي العام الدراسي 2010–2011، تم وقف قبول الطلبة في كِلا البرنامجيْن من قِبل مجلس التعليم العالي. إلا أن باب القبول في برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال أُعيد فتحه في العام الدراسي 2012–2013، في حين بقي القبول في برنامج ماجستير في إدارة الأعمال مُغلقًا.

وقد تأسست الكلية بهدف إعداد الطلبة؛ ليكونوا قادة ناجحين في القطاعيْن الخاص والحكومي. وتسترشد الكلية برسالتها التي تنص على أن *"رسالة كلية البحرين الجامعية هي تقديم مقررات بكالوريوس، ومقررات تعليم عالٍ في مجالات إدارة الأعمال، وتقنية المعلومات، والاتصالات بما يتوافق مع مقدرتها على تقديم مستوى من التعليم الخاضع للمقارنة المرجعية العالمية بما يتيح لها عدد موظفيها ومرافقها المتنامية، ومصادرها، وبما يخدم الطلبة في البحرين وفي منطقة الشرق الأوسط"*. والكلية لديها 304 طالبٍ مسجلٍ في برامج إدارة الأعمال؛ 45 طالبًا في برنامج ماجستير في إدارة الأعمال، و259 طالبًا في برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال. وغالبية الطلبة من البحرينيين. كما أن هناك 12 عضو هيئة تدريس في القسم؛ تسعة منهم يعملون بدوام كامل، وثلاثة أعضاء يعملون بدوام جزئي.

4.1 نبذة عامة حول برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال

يُطرح برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال من قِبل قسم إدارة الأعمال منذ عام 2007. وقد تم قبول أول طالب في البرنامج في فصل الخريف من العام الدراسي 2007–2008. وفي عام 2010–2011، توقف القبول في البرنامج من قِبل مجلس التعليم العالي؛ ولذا فقد كان هناك تناقص مستمر في أعداد الطلبة في البرنامج. إلا أن مجلس التعليم العالي فتح باب القبول في برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال في العام الدراسي 2012–2013. ويبلغ عدد الطلبة المُسجلين في البرنامج حاليًا 259 طالبًا.

5.1 ملخص أحكام المراجعة

جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة برنامج بكالوريوس إدارة الأعمال

المؤشر	الحُكم
1: برنامج التعلُّم	مستوفٍ
2: كفاءة البرنامج	غير مستوفٍ
3: المعايير الأكاديمية للخريجين	مستوفٍ
4: فاعلية إدارة وضمان الجودة	غير مستوفٍ
الاستنتاج العام	**هناك قدر محدود من الثقة**

2. المؤشر (1): برنامج التعلُّم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التعلُّم المطلوبة، والتقييم.

1.2 كلية البحرين الجامعية لديها رسالة منصوص عليها بشكلٍ واضح. وأحد أهدافها الرئيسة هو تقديم برنامج بكالوريوس في مجال إدارة الأعمال. ولتحقيق هذا الهدف، تم تطوير إطار عمل أكاديمي يُجْرَى تنفيذه لبرنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال. ولجنة المراجعة تشعر بالارتياح؛ لأن إطار العمل النشط قد تمخض عن خطة لتحسين البرنامج تعالج المشكلة المرتبطة بالتدريس والتعلُّم، وبمواءمة مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج، ودِقة مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية وارتباطها مع مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج. وأهداف برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال هي: (1) تدريسُ الطلبةِ المعارفَ العامة في مجال إدارة الأعمال؛ (2) وإعداد الطلبة لكي يصبحوا أشخاصًا ممارسين لإدارة الأعمال في المستقبل؛ و(3) تعزيز مهارات التعلُّم مدى الحياة والتنمية الشخصية. وخلال الزيارة الميدانية، التقت لجنة المراجعة الإدارة العليا في برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال، والذين قدموا شرحًا واضحًا للخطة الأكاديمية للبرنامج، وأهدافه، وغاياته، وصِلته بالاحتياجات الإقليمية. ولجنة المراجعة تُقدِّر أهداف وغايات برنامج البكالوريوس في إدارة الأعمال، والتي تفيد وتنسجم مع النص المعبِّر عن رسالة المؤسسة وأهدافها الإستراتيجية.

2.2 يُعطي المنهج الدراسي إشارة واضحة بأن مسار التدرج في المقررات الدراسية والعبء الدراسي الخاص بالطلبة مناسبان ومتوافقان مع برامج بكالوريوس إدارة الأعمال المماثلة. ويتحقق التدرج من سنة لأخرى، ومن مقرر دراسي لآخر داخل بُنية البرنامج. كما يتحقق التدرج الدراسي من خلال نظام المتطلبات المسبقة لجميع المقررات الدراسية، لاسيما تلك التي تُدرَّس في السنتيْن: الثالثة والرابعة للبرنامج. وهذا المطلب مُشارٌ إليه بوضوح في وثيقة الخطة الإرشادية المُقدَّمة من قِبل فريق برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال أثناء الزيارة الميدانية، وهو مدعومٌ أيضًا بوثيقة المقررات والمتطلبات المسبقة. ومع ذلك، فقد لاحظت لجنة المراجعة أن هناك غيابًا للمقررات المسبقة الخاصة بمقررات التسويق، وهي غير مُدرجة في توصيف المقررات ذات العلاقة، وهو الأمر الذي يتناقض مع المعلومات الواردة في خطة الإشراف الأكاديمي. وخلال المقابلات مع فريق البرنامج، تلقت لجنة المراجعة توكيدًا على دور المتطلبات المسبقة في تقييم الطالب داخل

بُنية البرنامج. إضافة لذلك، فقد وجدت لجنة المراجعة أثناء المقابلات أن الطلبة يشعرون بالرضا عن الآلية التي طبَّقها القسم؛ لضمان التدرج الأكاديمي. وقد عبّر الطلبة في جميع التخصصات الخمسة الفرعية عن شعورهم بالرضا نحو عبء العمل المناط بهم، وعن البُنية الحالية للبرنامج وعمله. ولجنة المراجعة تقدِّر أنَّ البرنامج مُنظّم؛ لكي يتيح التقدم الدراسي من سنة لأخرى.

3.2 خلال الزيارة الميدانية، علِمت لجنة المراجعة أن الكتب الدراسية المنهجية تؤدي دورًا أساسيًّا في المنهج الدراسي، وتمثل الأساس لمحتوى كل مقرر دراسي. والكُتب الدراسية التي تمَّ إقرارها ذات صلة ومرتبطة بالمقرر الدراسي، تتيح التدرج في المحتوى الذي تغطيه. وخلال المقابلات، بيَّن أعضاء هيئة تدريس المقررات الدراسية للجنة المراجعة أنهم يناقشون اختيار الكتب الدراسية بعمق؛ من أجل أن يتيح اختيار هذه الكتب ضمان التدرج في المحتوى الدراسي من سنة لأخرى. وهذا الأمر مُطبق عمليًّا. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة تقترح تطوير آلية لاختيار الكتب الدراسية الأساسية المستخدمة في البرنامج وتنفيذها.

4.2 هناك خمسة تخصصات فرعية تعمل في البرنامج حاليًا، وهي: الإدارة، والتسويق، والمحاسبة، والمالية، والتمويل الإسلامي والصيرفة. وقد أُبلِغت لجنة المراجعة بأن جوانب التخصص/ التركيز هذه قد تم اختيارها على أساس اتجاهات وحاجة السوق. ومع ذلك، فقد كان هناك اهتمامٌ قليلٌ جدًّا بموارد التوظيف المصاحبة، وعدد الطلبة الكافي في كل تخصص؛ لضمان تحقيق مسار تخصصي فعّال للطلبة. وترى لجنة المراجعة أن عدد التخصصات الفرعية المقدمة هو عددٌ مبالغٌ فيه مقارنة بموارد التوظيف المتاحة. وتوصي لجنة المراجعة بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بتعديل عدد التخصصات الفرعية المُقدَّمة في ضوء موارد التوظيف المتاحة.

5.2 تلقت لجنة المراجعة جميع ملفات المقررات الدراسية أثناء الزيارة الميدانية، وبعد تفحُّص هذه الملفات، تقرُّ لجنة المراجعة بأن هذه الملفات موثَّقة بطريقة مُنظَّمة. ولجنة المراجعة تُقدِّر أن هناك توثيقًا موضَّحًا بشكلٍ جيد للمقررات الدراسية؛ يعكس الوصف العام للمفردات، ومحتوى المناهج الدراسية، والمستويات والمخرجات بما يلبي المستوى المعتاد في وثائق توصيف المقررات الدراسية.

6.2 تُقدِّر لجنة المراجعة النشاط البحثي الداعم للمنهج الدراسي لتخصص التمويل الإسلامي والصيْرفة، كما هو واضح في ملفات المقررات وتوصيفها. إضافة لذلك، وعند تفحُّص قائمة المنشورات المُقدمة باعتبارها عيِّنة للأوراق البحثية المنشورة عن هذا الموضوع، فإن لجنة

المراجعة تُقدِّر درجة الجودة التي أُنجزت فيها الأبحاث في هذا المجال. ولجنة المراجعة تشجِّع الكلية على الإسراع في تنفيذ هذه الممارسات في التخصصات الأخرى.

7.2 مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج معبّر عنها في توصيف البرنامج، كما أن هناك أدلة على محاولة الربط بين مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج، وأهدافه، وغاياته. كما يوجد هناك 30 مُخرَجَ تعلُّم مطلوبًا للبرنامج؛ مقسمة إلى اربعة فئات: المعرفة والفهم (A1-A5)؛ والمهارات الخاصة بكل موضوع (B1-B5)؛ ومهارات التفكير (C1-C5)؛ والمهارات العامة القابلة للنقل (D1-D5). وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، أُخبِر أعضاء لجنة المراجعة عن الطريقة التي اتّبعها هؤلاء الأعضاء في وضع مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج؛ من أجل ضمان التوافق مع أهداف البرنامج وغاياته. وعلى الرغم من أن لجنة المراجعة قد وجدت هذه الشروح مفيدة وبنّاءة، فإنها ترى أن عدد مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج وتدرجها الهرمي أمرٌ مبالغٌ فيه، كما أنَّ بعضها لا يتناسب مع مستوى برنامج بكالوريوس. وتوصي لجنة المراجعة بأن يقوم فريق البرنامج بمراجعة مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج وتقليص عددها؛ لإزالة التداخل فيما بينها، وضمان أن تكون مناسبة لمستوى البرنامج.

8.2 مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية مُعبّر عنها بوضوح في توصيف المقررات. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة تعتبر أن عدد مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية أكثر من اللازم، وأنَّ البعض منها غير متكامل بصورة جيدة مع مخرجات التعلُّم الخاصة بالبرنامج. وترى لجنة المراجعة أن هناك حاجة لتطوير مخرجات تعلم مطلوبة خاصة بالتخصصات الفرعية؛ من أجل إضفاء العمق والتمايز بينها. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بمراجعة مخرجات التعلُّم المطلوبة وتعديلها، وضمان أن تكون هذه المخرجات مُعبّرًا عنها في نصوص قابلة للقياس، وأن تكون الروابط مع مخرجات التعلُّم الخاصة بالبرنامج مُبررةً وكاملةً.

9.2 وقد وجدت لجنة المراجعة ان عملية ربط مخرجات التعلُّم المطلوبة الخاصة بالمقررات التعليمية و مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج موثَّقة بشكلٍ جيِّد. وعلى الرغم من أن لجنة المراجعة تعتبر أن ممارسة الربط هذه ممارسة جيِّدة، فإنها بحاجة للتعديل؛ كي تكون أكثر جدوى. ولجنة المراجعة تشجع فريق البرنامج على مراجعة، وتعديل مصفوفة الربط في ضوء التوصيات أعلاه؛ من أجل بناء آلية مفيدة لتحسين عمليات البرنامج وتقديمه.

10.2 هناك مقرر دراسي يستند إلى العمل، ويقدم خبرة عملية من خلال التدريب العملي للطلبة الذين يكملون 90 ساعة معتمدة. وهذا المقرر ذو صِلة كبيرة بالبرنامج، ويوفر قناة مباشرة للطالب؛ لتحقيق المعرفة والمهارات العملية بالتوافق مع أهداف مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج. وهذا المقرر مبنيٌّ بصورة جدية، وله معايير تقييم واضحة، ويسير بشكلٍ جيد من حيث الممارسة. وتوجد حاليًا 30 شركة تساهم في برنامج التدريب العملي هذا. وخلال المقابلات مع الموظفين الأكاديميين، علِمت لجنة المراجعة عن آلية عمل هذا المقرر والسياسة الخاصة بتقييمه، والتي تتوافق مع التوصيف العام للمقرر ومخرجات تعلمه. ولجنة المراجعة تُقدِّر جهود الكلية لإتاحة الفرصة امام الطلبة للممارسة العملية في إدارة الأعمال الاحترافية خلال فترة التدريب العملي، ولذلك فهم قادرون على تحقيق مخرجات التعلُّم المطلوبة ذات الصلة بالممارسة الاحترافية.

11.2 طرق التدريس تدعم البرنامج في تحقيق أهدافه وغاياته. وتشمل هذه الطُّرق المحاضراتِ والدروسَ، والتي – بشكل عام – يدرسها أعضاء هيئة التدريس. كما توجد أدلة من ملفات المقررات الدراسية على أنَّ هناك عروضًا يقدمها الطلبة عن دراسات الحالة، وتعلمًا غير رسمي في بعض المقررات. وطرق التدريس هذه هي مكونات أساسية للتدريس والتعلُّم، وتستخدم بوصفها طريقة رئيسة في تدريس جميع المقررات، وهو ما تأكّد أثناء المقابلات مع الموظفين الأكاديميين. وقد أكّد الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة أن جميع طرق التدريس تقريبًا تتم باستخدام آلية تتمحور حول عضو هيئة التدريس، كما أن هناك القليل من فعاليات التعلُّم المستقل، والتعلُّم الذاتي حاليًا في برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال. ومع ذلك، فقد عبّر الطلبة عن درجة كبيرة من الرضا عن طرق التدريس المستخدمة حاليًا في البرنامج. وتوصي لجنة المراجعة بأن يتحرى القسم عن طرق إضافية؛ لتوسيع نطاق طرق التدريس وإدخال التعليم المستقل في المنهج الدراسي.

12.2 هناك ترتيبات تقييم مناسبة تتضمن سياسات وإجراءات مُطبَّقة حاليًا لتقييم إنجازات الطلبة. وطرق التقييم، بشكل عام، تعتمد على الاختبارات التجميعية والامتحان النهائي. وهي مُقدَّمة بشكلٍ واضح في جزء خاص لهذا الغرض في كل من التوصيف التفصيلي والعام لكل مقرر. كما أن هناك سياسة تظلُّم مُطبَّقة؛ لضمان عدالة منح الدرجات للطلبة. كذلك هناك أدلةٌ مستخرجةٌ من الامتحانات المُقدَّمة، وملفات تقييمات المقررات الدراسية تشير إلى أنَّ الطلبة يحصلون على تغذية راجعة عن أعمالهم، وأن هذا يساعدهم على تحسين أدائهم. وفي اجتماع مع أعضاء هيئة التدريس، كان واضحًا أنهم على دراية جيدة بسياسات التقييم، وطرق التقييم التجميعي الحالية،

والدور الذي تؤديه هذه السياسات في تقييم إنجازات الطلبة. وخلال المقابلات مع الطلبة، وجدت لجنة المراجعة أنهم أيضًا على دراية بطرق التقييم الحالية المستخدمة في البرنامج ومضامينها. ولجنة المراجعة تُقدِّر التقييم المُنفَّذ بوضوح، وترتيبات التغذية الراجعة.

13.2 وجدت لجنة المراجعة أثناء المقابلات مع مجموعة من الموظفين الأكاديميين أن هناك فهمًا محدودًا لمعنى التقييم التكويني. إضافة لذلك، فهناك قدرٌ محدود من التغذية الراجعة التحريرية المُقدَّمة للطلبة عن أعمالهم. كما لا تتوافر أدلة كافية تنمُّ عن وجود نظام لتقديم التغذية الراجعة الفورية. ولجنة المراجعة توصي بأن تقوم الكلية بتطوير وتنفيذ سياسة رسمية عن التقييم التكويني، وأن تضمن أن يكون لدى الموظفين الأكاديميين فهمٌ مشتركٌ لهذا المصطلح.

14.2 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التعلُّم، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- أهداف وغايات برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال واضحة ومنسجمة مع رسالة كلية البحرين الجامعية وأهدافها الاستراتيجية.
- إطار العمل الأكاديمي النشِط له انعكاس على خطة تحسين البرنامج.
- البرنامجُ مُنظَّمٌ ليتيح التدرج الدراسي من سنة لأخرى.
- هناك توثيق جيِّد ومُنسَّق للمقررات الدراسية؛ يعكس التوصيف العام للمفردات الدراسية، ومحتوى المناهج الدراسية، والمستويات، والتقدم، وخطة الإشراف الأكاديمي، والمخرجات.
- تخصص التمويل الإسلامي والصيْرفة له نشاطٌ بحثي داعم للمنهج الدراسي.
- مقرر التدريب العملي مُطبَّق ويقدِّم خبرة عملية للطلبة تنسجم مع أهداف البرنامج، ورسالة كلية البحرين الجامعية.
- هناك سياسة تقييم معرّفة بشكلٍ جيِّد، وسياسة تقييم مُعلنٌ عنها بشكلٍ كامل، وإجراءات بصدد التنفيذ.

15.2 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- أن تقلِّل عدد التخصصات الفرعية التي يقدمها البرنامج.
- أن تُعدِّل عدد مخرجات التعلُّم المطلوبة لكلٍّ من البرنامج والمقررات الدراسية؛ بحيث تسهل عملية ادارتها وقياسها من قبل الكلية؛ لتحسين مخرجات تعلم الطلبة.

- أن تُعدِّل مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية؛ لتضمن أن هذه المخرجات منصوصٌ عليها بعبارات واضحة، وأن تكون الروابط مع مخرجات التعلُّم الخاصة بالبرنامج مبرّرة وكاملة.
- أن تتحرى عن طُرق إضافية لتوسيع مجموعة طرق التدريس، وتُدخل التعلُّم المستقل في المنهج الدراسي.
- أن تضع سياسة للتقييم التكويني وتنفِّذها، وتضمن وجود فهمٍ مشترك بين صفوف الموظفين الأكاديميين لذلك المصطلح.

16.2 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن البرنامج **مستوفٍ** للمؤشر الخاص **ببرنامج التعلُّم.**

3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

1.3 هناك سياسة مقبولة ومُطبَّقة لقبول الطلبة في برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال. وشرط قبول الطلبة في كلية البحرين الجامعية هو الحصول على شهادة دبلوم المرحلة الثانوية أو ما يعادلها بمعدل 60% كحدٍّ أدنى، أو معدل تراكمي 2.0، وأن يكون المتقدم لبرنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال قد درس ساعات معتمدة في اللغة الإنجليزية المتقدمة والرياضيات. ولكن، وخلال الزيارة الميدانية، قامت لجنة المراجعة بمراجعة ملف مواصفات الطلبة المقبولين. وقد أظهر ملف الطلبة المقبولين أن عدد الطلبة المقبولين ممن تقل درجاتهم عن المستوى (د) هو 51 طالبًا من مجموع 286 طالبًا. وتشعر لجنة المراجعة بعدم الارتياح بخصوص هذه النسبة العالية نسبيًّا؛ نظرًا لأنها تمثل نحو 20% من الطلبة. وتوصي لجنة المراجعة بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بتعديل معايير القبول في برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال؛ لكي تضمن بأن مواصفات الطلبة المقبولين تتوافق مع أهداف البرنامج.

2.3 أثناء المقابلات مع الموظفين الأكاديميين، لم تجد لجنة المراجعة فهما واضحا لمعادلة البرنامج التأسيسي لمدة ثلاث سنوات في اللغة الإنجليزية مع شهادة التوفل(TOEFL) المطلوبة للقبول. ولم تجد لجنة المراجعة أدلة على وجود نظام قياس واضح لمستوى الطلبة بعد إكمال الطلبة لمقررَيْن أو ثلاثة مقررات تأسيسية في اللغة الإنجليزية. وبعد فحص عيّنة من أوراق امتحانات اللغة الإنجليزية للمقررات التأسيسية، استنتجت لجنة المراجعة أن مستوى التقييم ليس مكافئًا لمستوى شهادة التوفل. ولذلك، فإن الطلبة الذين أكملوا المقررات التأسيسية ربما لا يكونون قد وصلوا إلى درجة (500) وهي الدرجة المطلوب الحصول عليها في شهادة التوفل؛ للالتحاق ببرنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال. وتوصي لجنة المراجعة بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بتطوير آلية رسمية وتنفيذها؛ لتقييم مستوى الطلبة بعد دراسة المقررات التأسيسية.

3.3 خلال الزيارة الميدانية، وجدت لجنة المراجعة أن الموظفين الأكاديميين يعملون معًا بشكلٍ جيِّد بوصفهم أعضاء فريق واحد. كما أنَّ هناك سياسات واضحة للمسئوليات مكتوبة على الورق، إلا أنها لم تدخل حيِّز التنفيذ. ويعمل الفريق – بالدرجة الأولى – على هذا النحو بسبب الممارسات

الموجودة، ومراقبة كبار الموظفين الأكاديميين. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة الكلية بوضع خطوط رسمية واضحة للمسئوليات وتنفيذها؛ من أجل سلامة وانسجام هذه العملية ككل.

4.3 لا يوجد هناك عدد كافٍ من الموظفين الأكاديميين من ذوي المؤهلات المناسبة كما هو متوقع لتقديم البرنامج بشكلٍ جيِّد. كما أنَّ هناك 12 عضو هيئة تدريس؛ ثلاثة منهم يعملون بدوام جزئي. وفي هذا الصدد، فإن مقررات البرنامج/ تخصصاته الفرعية تتطلب أيضا مهارات محددة غير متوافرة؛ نظرًا لعدم وجود موظفين أكاديميين لديهم خلفية في التسويق، وأن حامل شهادة الدكتوراه الوحيد الذي يدرّس مادة الإدارة، هو رئيس القسم، ويتحمل العديد من المسئوليات الإدارية الملقاة على عاتقه. كما لا يوجد هناك موظفون أكاديميون برتب اكاديمية عليا في تخصص التمويل الإسلامي والصيرفة، وتخصص التمويل، وتخصص المحاسبة؛ لذا فإنَّ هناك حاجة لتعيين المزيد من الموظفين الأكاديميين برتب اكاديمية عليا في تخصصات البرنامج المختلفة. وتوصي لجنة المراجعة بأن تسرع الكلية في تنفيذ خطة تعيين؛ لضمان توفير العدد الكافي من الموظفين الأكاديميين للبرنامج.

5.3 كانت الأدلة على وجود النشاط البحثي محدودة، وقد اقتصرت على المُخرج البحثي المُقدَّم من قِبل أعضاء هيئة التدريس في تخصص التمويل الإسلامي والصيرفة، ولجنة المراجعة تشجّع أعضاء هيئة التدريس على أن يقوموا بتطوير خطة للنشاط البحثي في جميع الموضوعات التي تُدرَّس في برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال؛ تتضمن نشر المزيد من المخرجات البحثية بين صفوف أقرانهم.

6.3 رحَّبتْ لجنة المراجعة بالتوثيق الذي يعبِّر عن مشاركة أعضاء هيئة التدريس في ورش العمل المرتبطة بتحسين قدراتهم في وظيفتيْ التدريس والتعلُّم. وقد وجدت لجنة المراجعة أن سلسلة ورش العمل حول التفكير النقدي، وفلسفة التدريس والتعلُّم كانت مفيدة لتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس في إدارة الأعمال على تحقيق أهداف البرنامج.

7.3 الإجراءات الخاصة بتعيين، وتقييم، وترقية، واستبقاء أعضاء هيئة التدريس منصوص عليها بوضوح وموثَّقة. وقد علِمت لجنة المراجعة أثناء المقابلات مع موظفي الموارد البشرية بأن قسم الموارد البشرية يتكون من ثلاثة أشخاص مؤهلين. وعملية التعيين واضحة وتتوافق مع العمليات المعتادة. كما أن عملية ترقية الموظفين الأكاديميين هي الأخرى عملية مفصلة بوضوح، كذلك فهناك أدلة على عملية ترقية قد جرت لأحد أعضاء هيئة التدريس مؤخرًا في القسم. أما عملية

تقييم الأداء فهي مُفَصَّلة في تقرير التقييم الذاتي، إلا أنها غير مُطبَّقة على أعضاء هيئة التدريس. وتوصي لجنة المراجعة كلية البحرين الجامعية بتفعيل عملية تقييم موثَّقة لتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس. أما استبقاءُ الموظفين الأكاديميين فغير مضمون؛ نظرًا لأن معدل تبدُّل الموظفين الأكاديميين عالٍ جدًّا. وتوصي لجنة المراجعة باتخاذ خطوات لبحث موضوع المعدل العالي لتبدُّل الموظفين الأكاديميين في البرنامج.

8.3 تُقرُّ لجنة المراجعة بوجود عملية تعريفية تعمل بصورة جيدة للموظفين الأكاديميين الجدد. وقد عبّر الموظفون الأكاديميون الحاليون عن رضاهم عن هذه الترتيبات أمام لجنة المراجعة. وخلال هذا التعريف، يتلقى كلٌّ من الموظفين الأكاديميين الذين يعملون بدوام كامل ودوام جزئي معلومات عن سياسة التقييم والسياسات الأكاديمية الأخرى قبل البدء في التدريس.

9.3 هناك نظام لإدارة المعلومات مُطبَّق وهو نظام (LOGSIS). ويُستخدم هذا النظام من قِبل الإدارة وأعضاء هيئة التدريس؛ لإدارة المعلومات و الاستعلام عن بيانات متنوعة ذات صلة بالبرنامج. ومن أمثلة البيانات التي يمكن إدارتها والاستعلام عنها بواسطة هذا النظام: قائمة بأسماء الطلبة المُسجلين في البرنامج، قائمة بالمقررات الدراسية، جدول الامتحانات، ملف بيانات القبول، تاريخ تسجيل الطالب. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة لم تجد أدلة على أن الاستفادة من هذا النظام تتم بحدٍّ أقصى. وتوصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية باستكشاف طرق الاستخدام الفعّال لنظام إدارة المعلومات؛ لكي لتتمكن من استخلاص بيانات تحليلية وتحليل للدفعات؛ من أجل التشغيل الفعّال للبرنامج وللكلية.

10.3 السياسات والإجراءات مُطبَّقة بصورة مُنظّمة؛ لضمان أمن سجلات المتعلمين ودقة النتائج. كما أن هناك خطة تخزين احتياطي فاعلة ومُنَفذة لتخزين السجلات خارج الحرم الجامعي، لضمان استرجاع البيانات في حالات الكوارث. ولجنة المراجعة تُقدِّر قيام كلية البحرين الجامعية بتوظيف جهة خارجية لأدارة موقع الاسترجاع في حالات الكوارث ؛ من أجل تحسين الوفرة العالية لأنظمة تقنية المعلومات.

11.3 خلال الجولة التفقدية، قامت لجنة المراجعة بزيارة مرافق كلية البحرين الجامعية، ووجدتها كافية لتدريس برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال. كما أنَّ هناك صفوفًا دراسية كافية، وقاعات، ومختبرات حاسوب، ومكاتب للموظفين، وشبكة سلكية ولاسلكية، وخدمة إنترنت، ومحل لبيع الكتب. وجميع الصفوف الدراسية مجهّزة بأجهزة عرض البيانات. وإضافة للصفوف الدراسية

والقاعتين الكبيرتين (تسع كلٌّ واحدة منهما من 27 –80 مقعدًا)، فإن مختبرات الحاسوب مزوّدة بأجهزة حاسب متصلة بالشبكات السلكية واللاسلكية. ولجنة المراجعة مقتنعة بالمرافق والخدمات الحالية لدى كلية البحرين الجامعية.

12.3 تشعر لجنة المراجعة بعدم الارتياح نحو بُنية المكتبة وعدم وجود أماكن للاطلاع فيها. كما أنه من الممكن الدمج بين المكتبة ومركز مصادر التعلُّم لتقديم بيئة فعّالة للتعلم. ويمكن تنظيم المكتبة بطريقة معينة لتتلاءم مع موضوعات التخصصات الفرعية ومستوى البرنامج. إضافة لذلك، فإن المصادر الإلكترونية بحسب الموضوعات التي تُدرّس في برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال غير كافية لدعم التعلُّم المستقل. وتستنتج لجنة المراجعة أن كلية البحرين الجامعية بحاجة لأن تفكر في زيادة المصادر المتوفرة، وإعادة هيكلة مساحة المكتبة لتعزيز بيئة التعلُّم المتاحة للطلبة.

13.3 لاحظت لجنة المراجعة خلال العرض التوضيحي أن نظام البلاك بورد (Blackboard) مستخدم لتسجيل نسب الحضور ورفع المواد الدراسية للمقررات. إلا أنَّ نظام البلاك بورد لم يتم استخدامه بشكلٍ جيد لتعزيز التعلُّم، والتواصل بين الطلبة، وتقديم التغذية الراجعة من أعضاء هيئة التدريس. وخلال المقابلات التي تمت مع الطلبة، علِمت لجنة المراجعة أن نظام البلاك بورد غير مُنفَّذ بصورة جيدة لتعزيز خبرة التعلُّم لدى لطلبة. إضافة لذلك، لم يكن الطلبة على دراية بوجود قاعدة البيانات بروكويست ProQuest، وتحدثوا مع لجنة المراجعة عن استخدامهم محرك البحث جوجل (Google) في أبحاثهم. وتوصي لجنة المراجعة أن تُثقِّف كلية البحرين الجامعية طلابها حول خصائص البلاك بورد وقاعدة البيانات بروكويست؛ لتعزيز خبرة التعلُّم المستقل لديهم، والاستفادة من استخدام مصادر التعلُّم.

14.3 هناك نظام متابعة مُستخدم للموارد و مصادر التعلم يتيح جمع البيانات، إلا أنه لا يتخطى المنظور الإحصائي، وفقًا للبيانات المُقدّمة من قِبل موظفي تقنية المعلومات أثناء المقابلات. ومع ذلك، فليست هناك أدلة على تحليل هذه البيانات بما يُمكِّن من اتخاذ قرارات واعية. وتوصي لجنة المراجعة بأن تستفيد كلية البحرين الجامعية من هذه الإمكانيات لإعداد التقارير؛ لتعزيز سياسات وإجراءات المؤسسة نحو دعمٍ أفضل للطلبة وأعضاء هيئة التدريس.

15.3 بشكلٍ عام، يتوفر دعم طلابي مناسب. وخلال الجولة التفقدية، علِمت لجنة المراجعة أن هناك خدمات إرشادية، ومكتب للوظائف، وفعاليات طلابية متوافرة طيلة السنة. ومع ذلك، فإن لجنة

المراجعة تشعر بعدم الارتياح حول نوعية وعدد المتخصصين الموجودين لتقديم هذه الخدمات. وكما لوحِظ أثناء الجولة التفقدية، فإن المختبرات تفتقر لموظفين تقنية معلومات مساندين لهيئة التدريس؛ لتلبية احتياجات الطلبة من الناحية التقنية أثناء تواجدهم بالمختبرات خلال المحاضرات العملية. إضافة لذلك، فقد لاحظت لجنة المراجعة غياب المهارات في الجوانب النفسية لدى موظفي شئون الطلبة. وهذا الأمر بحاجة للمعالجة.

16.3 تشعر لجنة المراجعة بالارتياح نحو الإجراءات الجيدة الراسخة والمُطبّقة لتعريف الطلبة الجدد من خلال جولة تعريفية في معظم المكونات الإدارية والمرافق الأكاديمية المهمة في الكلية. وقد علِمت لجنة المراجعة أن جميع الطلبة يتسلمون نسخة من الكُتيِّب الإرشادي للطالب، وهو مفيد ومعمّق، ويحتوي على سياسات مفيدة للطلبة.

17.3 هناك نظام أكاديمي مُطبَّق لتحديد الطلبة المعرّضين للإخفاق الأكاديمي. إلا أنه لا يوجد هناك نظام فعّال لضمان التدخل المناسب لمعالجة ذلك، ولم تُظهر الأدلة المقدَّمة سوى أمثلة من رسائل الإنذار الموجهة للطلبة الذين تبلغ نسبة غيابهم 15%، أو الذين يحصلون على معدل تراكمي منخفض (أي أقل من 1.60)، ومن ثم يوضعون تحت الملاحظة، ولكن دون بيان أي إجراء آخر يُتخذ سوى تقليل العبء الدراسي للطلبة الخاضعين للملاحظة. إضافة لذلك، أوضح الموظفون الأكاديميون أثناء المقابلات أن الطلبة الذين أخفقوا في تحقيق النجاح يُطلب منهم ترك المؤسسة. ونتيجة لذلك، فليس هناك تدخل لمساعدة الطلبة المعرّضين للإخفاق الأكاديمي، كما لا يوجد هناك إرشاد أكاديمي يُقدَّم لدعم الطلبة الضعيفي الأداء. وهذا يرجع – نوعًا ما – إلى العدد الكبير غير المعتاد للطلبة (50 طالبًا)، الذين يخضعون للإرشاد الأكاديمي على يد مرشد واحد. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بتعديل عدد الطلبة الخاضعين لإشراف كل مرشد أكاديمي؛ من أجل تعزيز عملية الإرشاد الأكاديمي، وتطوير آلية لدعم الطلبة المعرّضين للإخفاق الأكاديمي.

18.3 هناك بيئة تعلم موجودة على مستوى درجة البكالوريوس. ومع ذلك، لم تُقدَّم أدلة للجنة المراجعة تبيِّن أن طلبة برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال يتم تشجيعهم على المشاركة في التعلُّم المستقل، أو غير الرسمي خلال المشروعات الجماعية، أو يتم تعريفهم بالاستخدام المناسب لنظام البلاك بورد لإتاحة الفرصة للطلبة للمشاركة في فعاليات التعلُّم المستقل أو غير الرسمي. وهذا الأمر بحاجة لأن يؤخذ في الاعتبار من أجل تعزيز خبرة تعلم الطلبة.

19.3 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك ورش عمل لبناء قدرات أعضاء هيئة التدريس في إدارة الأعمال.
- هناك برنامج تعريفي يعمل بصورة جيدة ويشمل كلاً من الموظفين الأكاديميين الذين يعملون بدوام كامل أو دوام جزئي.
- هناك سياسات وإجراءات، مُنفَّذة بشكلٍ مُنسَّق؛ لضمان أمن سجلات الطلبة، ودِقة النتائج، والوفرة المناسبة.
- توجد مرافق وخدمات جيِّدة تتيح للطلبة متابعة مقرراتهم الدراسية.
- هناك ترتيبات راسخة وجيِّدة لتعريف جميع الطلبة الجدد والمحولين بالمرافق والخدمات المقدمة والأنظمة والإجراءات المطبقة بكلية البحرين الجامعية.

20.3 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- أن تضمن أن ملف مواصفات الطلبة المقبولين يتوافق مع أهداف البرنامج.
- أن تطوِّر آلية مكافئة لاختبار التوفل؛ لتقييم الطلبة بعد إكمال المقررات التأسيسية.
- أن تُعرِّف خطوط المحاسبة والمسئولية وتُنفِّذها؛ من أجل تنسيق وتعزيز الجودة.
- أن تُسرع في تنفيذ خطة تعيين؛ لتوظيف أعضاء هيئة تدريس مؤهلين ومن ذوي الخبرة.
- أن تُسرع في تنفيذ إجراء لتقييم أداء الموظفين الأكاديميين، والبحث في مسألة المعدل العالي لتبدل الموظفين؛ من أجل ضمان الاستمرارية فيما يتعلق بخبرات الطلبة.
- أن تعمل على تكامل واستخدام إمكانيات نظام إدارة المعلومات؛ لتتمكن من اتخاذ قرارات واعية.
- أن تؤسس آلية لمراقبة وتحليل استخدام المصادر لأغراض التخطيط الإستراتيجي.
- أن تطوِّر آلية لدعم الطلبة المعرّضين للإخفاق الأكاديمي وتُنفِّذها.

21.3 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج غير مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج.**

4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

1.4 لجنة المراجعة تُقدِّر بأن مواصفات الخريجين منصوص عليها بوضوح بأن تكون لديهم دراية بالمعارف العامة في مجال إدارة الأعمال؛ وأن يحملوا مسئولية اجتماعية؛ من أجل التصرف بأخلاق ومسئولية في مِهنهم؛ ومُحترفين في مجال إدارة الأعمال؛ للتصرف بحِرفية، والالتزام الكامل بضوابط الممارسة الجيّدة؛ وأن يكونوا متعلمين مدى الحياة؛ لاكتساب المعارف والمهارات؛ ومتعاونين مع زملائهم في المهنة؛ من أجل الحصول على الحد الأقصى من المكاسب داخل المؤسسة وفي أعمالهم.

2.4 إلا أنَّ لجنة المراجعة قد لاحظت أن الآليات الموجودة غير كافية لضمان أن تكون مواصفات الخريجين داخلة – نظريًّا – ضمن بُنية البرنامج. وأكثر الأدلة وضوحًا على هذا النقص غياب الارتباط المباشر بين كلٍّ من مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج وللمقررات الدراسية، ووضع المواصفات ضمن التعلُّم والفهم الذي يخضع للقياس في البرنامج. كما أنَّ هناك حاجة قوية للتفكير في تحديد مواصفات الطالب في بداية بناء البرنامج؛ استنادًا إلى الغاية من وجود البرنامج، أو من خارطة بنائه. وفي هذا الصدد، فإن المواصفات سوف تبيِّن كيفية بناء البرنامج من حيث المقررات الدراسية – كلٌّ منها على حِدة – ومخرجات التعلُّم الخاصة بالبرنامج وبالمقررات الدراسية للتعبير عن تحقيق هذه المواصفات، إلى جانب المعرفة والفهم اللذين يشكلان أهداف مقرر دراسي بعينه. وتوصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بتطوير آلية وتنفيذها؛ لضمان أن تكون مواصفات الخريجين داخليًّا ضمن بناء برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال.

3.4 تشير الأدلة التي توفرت للجنة المراجعة حول سياسة المقارنة المرجعية إلى أن هناك تعاونًا وثيقًا مع الجامعة الأمريكية في بيروت في السابق فيما يتعلق بتعديل البرنامج، والذي كان في بداية الأمر مقتبسًا من جامعة ماك ماستر (McMaster). وقد كانت طبيعة هذا التعاون – وكما تم الكشف عنه للجنة المراجعة أثناء المقابلات – متعلقةً ببناء مخرجات التعلُّم الخاصة بالمقررات. ولم تُقدَّم للجنة المراجعة أدلة تحريرية عن عملية مقارنة مرجعية مماثلة تم القيام بها مع جامعة البحرين، وجامعة الإمارات العربية المتحدة، والمعايير الأكاديمية المصرية لكليات

إدارة الأعمال؛ بل إن الأدلة المقدَّمة أثناء المقابلات تشير إلى أن تلك المقارنة المرجعية قد كانت مقارنة للتوافق وعملية وزن لعموم البرنامج. إن عملية المقارنة المرجعية لا يمكن أن تقتصر على مجرد المقارنة أو اقتباس برامج ومخرجات التعلُّم المطلوبة لمؤسسات أخرى فقط. ومن ثمَّ لم تجد لجنة المراجعة سياسة رسمية، أو عملية دورية للمقارنة المرجعية. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بتطوير سياسة رسمية وتنفيذها؛ تتيح إجراء مقارنة مرجعية كاملة واستخدام النتائج لتحسين البرنامج.

4.4 تُقدِّر لجنة المراجعة جهود القسم في البحث عن المشورة من مراجع خارجي حول الجوانب الأساسية لبرنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال. وقد قُدِّم تقرير المراجع الخارجي للجنة المراجعة. واستنادًا لهذا التقرير، ومن خلال المقابلات مع المراجع الخارجي، وجدت لجنة المراجعة أن التقرير يساعد الكلية ويشجعها على تطوير وتنفيذ خطة عمل واضحة فيما يتعلق بتقرير المراجعة الخارجية.

5.4 هناك أدلة أُخذت من الوثائق والمقابلات التي أُجريت على أن سياسات وإجراءات التقييم مُنفَّذة بشكلٍ مُنظَّم، وتخضع للمراقبة، كما تخضع لمراجعات منتظمة، وهي متاحة لاطلاع الطلبة. إضافة لذلك، فإن لجنة المراجعة تُقدِّر بأن نظام تظلُّم الطلبة هو في موضع التطبيق، وأن توزيع درجاتهم تتم الموافقة عليه من قِبَلِ رئيس القسم قبل إعلانها لهم. ولجنة المراجعة تجد أن هذه الترتيبات تساعد على ضمان العدالة في تقييم الطلبة.

6.4 علِمت لجنة المراجعة أن السياسة الخاصة بالانتحال هي في موضع التطبيق. كما أنَّ هناك أدلة على اتخاذ إجراءات رسمية بخصوص حالات الغش والانتحال. ويستخدم برنامج "Grammarly" للكشف عن المواد المُنتحلة. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن موظفي القسم والطلبة على دراية بسياسة الانتحال وآلية تنفيذها. ولجنة المراجعة تُقدِّر جهود الكلية في الحد من الانتحال، وضمان الممارسات الأكاديمية الأخلاقية.

7.4 التطابق بين التقييم والمخرجات غير مُطبَّق بشكلٍ موحَّد في جميع المقررات الدراسية. وتشير الأدلة المقدمة في معظم توصيفات المقررات الدراسية والتوصيفات العامة التي اطلعت عليها لجنة المراجعة إلى أسلوب غير مُنظَّم في كيفية ربط مخرجات تعلم مطلوبة بعينها بوظائف تقييمية محددة. كما أنَّ نطاق التقييم ليس من السعة بما يكفي؛ لشمول أنماط مختلفة للتعلم. كما أن هناك بعض الأدلة في وثيقة التدقيق الداخلي تشير إلى أنه وأثناء مرحلة التدقيق الداخلي ما

قبل التقييم، يحاول المُدقق أن يضمن التوافق بين كل سؤال ومخرجات التعلُّم المطلوبة. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة توصي بأن تقوم الكلية بتطوير وتنفيذ آلية رسمية لضمان أن يكون توافق التقييم مع مخرجات التعلُّم متناغمًا في جميع المقررات الدراسية.

8.4 تُقدِّر لجنة المراجعة السياسة المستخدمة في مراقبة التدقيق الداخلي لإنجازات تعلم الطلبة. وقد وصف تقرير التقييم الذاتي ووثائق التدقيق استخدام عمليتيْ التدقيق. كما يستخدم التدقيق الداخلي ما قبل التقييم؛ لضمان استيفاء مخرجات التعلُّم المطلوبة، والمعايير الأكاديمية، وتغطية محتوى المقرر، وملاءمة الوقت المخصص للامتحان، وتوزيع الدرجات. كما أن هناك لجنة تدقيق تُدير عملية التدقيق وتوافق على نتائجها. إضافة لذلك، فهناك تدقيق ما بعد التقييم، وهو عملية تصحيح مزدوجة لضمان الدِّقة، والانسجام، والعدالة في تقييم الطلبة. ولجنة المراجعة تُقدِّر الاستخدام المُنظَّم لنظام التدقيق الداخلي، وتشجع القسم على تحليل نتائج التدقيق الداخلي؛ من أجل تحسين البرنامج.

9.4 لا توجد هناك سياسة رسمية للتدقيق الخارجي للمقررات الدراسية لبرنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال، ولذا فلا يتم الحصول على تغذية راجعة. ويعدُّ هذا نقصًا خطيرًا، لاسيما فيما يتعلق بالمقارنة المرجعية للمعايير الأكاديمية مع مؤسسات أخرى، وهو الهدف الأكبر لممارسة التدقيق الخارجي. إلا أنَّ عينة من أعمال الطلبة المقيَّمة قد خضعت للمراجعة من قِبل مُمتحِن خارجي واحد. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة ترى أن القسم بحاجة لقيام أكثر من عضو هيئة تدريس بتدقيق مقررات مختلفة ضمن مجموعة من التخصصات/ المجالات المتنوعة. وتوصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بتطوير سياسة رسمية وصحيحة لتدقيق المقررات خارجيًّا؛ لضمان أن تكون إنجازات الطلبة متوافقة مع المعايير العالمية.

10.4 لجنة المراجعة مقتنعة فيما يتعلق بعينات أعمال الطلبة المُصححة التي قُدِّمت أثناء الزيارة الميدانية. فقد وجدت لجنة المراجعة أن مستوى التقييم يناسب نوع البرنامج في البحرين، وربما يكون مستواه أعلى من ذلك في حالة التمويل الإسلامي والصيْرفة. وخلال الزيارة الميدانية، تفحصّت لجنة المراجعة عينات من الامتحان النهائي وبعض الأعمال الأخرى المُصححة للطلبة في مساقات مختلفة. وقد وجدت لجنة المراجعة أن مستوى صعوبة الامتحانات التي تضمنتها ملفات المقررات ACT101، ACT102، FIN301، FIN380، وFIN303، مقبولاً ويتوافق مع المستوى الأمثل المتوقع في برامج بكالوريوس أخرى في إدارة الأعمال. وقد وجدت لجنة

المراجعة أمثلة لمستوى أعلى في التفكير في مستوى الأسئلة تتضمن أسئلة دراسات حالة، والتحليل، والتفكير النقدي في امتحانات هذه المقررات. إضافة لذلك، فإن المقرر FIN375 يتضمن دراسة حالات واقعية تُعطى للطلبة؛ ليقوموا بتحليلها واقتراح الحلول لها.

11.4 تُقرُّ لجنة المراجعة بأن الحد الذي تحققت فيه معظم مخرجات التعلُّم من خلال الواجبات التقييمية، وتوزيع الدرجات يشير إلى أن مستوى إنجازات الخريجين مرضٍ. إضافة لذلك، فهناك أدلة في وثائق التدقيق تشير إلى أنه، وخلال عملية التدقيق الداخلي ما قبل التقييم، يضمن المُدقق استيفاء المعايير الأكاديمية. ومع ذلك، فإن هذه العملية ليست ذات طابع رسمي جيد. وتوصي لجنة المراجعة بأن تضع الكلية إطارًا رسميًّا لهذه العملية؛ لكي تضمن استيفاء المعايير الأكاديمية.

12.4 تلقّت لجنة المراجعة مجموعة من البيانات ذات الصلة فيما يخص أداء الطلبة. إلا أن هذه البيانات الخام لم يتم استنطاقها؛ من أجل إدخال المعلومات في عملية تحليل لدفعات الطلبة، بما يتيح إمكانية عقد مقارنة فعّالة بين السنوات المختلفة، والمقارنة المرجعية مع جامعات أخرى في البحرين، أو في منطقة الخليج، أو على المستوى العالمي. ولم تجد لجنة المراجعة أدلة على مراقبة مُنظّمة ومتابعة لمعدلات التخرج، والتقدم، والاستبقاء عبر فترة زمنية معينة. وتوصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بتطوير آلية فعّالة للتعرف على أداء الطلبة، من حيث معدلات إكمال دراسة مقررات معينة، والوقت المُستغرَق في إكمال البرنامج محسوبًا وفقًا للنسب المئوية للطلبة المتخرجين قياسًا على الدفعة السنوية الأصلية؛ من أجل قياس الأداء العام للبرنامج وكفاءته مقارنة بالمؤسسات الأخرى.

13.4 لقد قامت كلية البحرين الجامعية بإنشاء مكتب الخريجين لاستدامة الصلة مع خريجيها. وإضافة لذلك، فقد تلقّت لجنة المراجعة كُتيِّبًا عن بيانات الخريجين للعام 2013–2014، يوثق الجهات التي انتهى عندها مآل الخريجين بعد إكمال دراستهم في كلية البحرين الجامعية. إضافة لذلك، فقد كان جميع الخريجين الذين قابلتهم لجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية إما من المُعينين أو من الذين بدأوا في ممارسة أعمالهم الخاصة. وقد لاحظت لجنة المراجعة الجدول المختصر الذي أظهر النسبة المئوية للوجهة الأولى التي قصدها الخريجون. ولجنة المراجعة تُقدِّر الترتيبات الموثَّقة الموضوعة حيز التنفيذ لإقامة علاقات مع الخريجين، وتشجع كلية البحرين الجامعية على وضع إطار رسمي يتم تنفيذه بشكل دوري لمتابعة تعيين جميع الخريجين.

14.4 قُدِّم للجنة المراجعة الكُتيِّب الخاص بالتدريب العملي، والذي يُبيِّن بنية برنامج التدريب العملي. وهذا التدريب إلزامي لجميع طلبة البرنامج، ويمتد ليغطي 160 ساعة كحدٍّ أدنى، وبما يساوي 3 ساعات معتمدة للحصول على الدرجة العلمية، على أن يتم التسجيل فيه بعد إكمال 90 ساعة معتمدة للحصول على الدرجة العلمية. وقد حققت كلية البحرين الجامعية نجاحًا في الوصول إلى عددٍ كبيرٍ من الشركات في البحرين ممن لديها الرغبة في قبول الطلبة خلال فترة التدريب العملي. وهذا ما يعزز استمرارية البرنامج، ويتيح للكلية توزيع مجموعات صغيرة من الطلبة لدى كل رب عمل. ومن حيث الأدلة المقدمة، فإن على المشرفين في بيئة العمل أن يقدموا رأيًا موثَّقًا حول أداء كل طالب خلال فترة التدريب. وقد وجدت المراجعة أن نظام التدريب العملي يعمل بشكلٍ جيد. كما أنَّ هناك منسِّقًا للتدريب العملي يتابع تقدُّم الطلبة، وهو المسئول عن التواصل، والتنسيق، والتوثيق لجميع الأنشطة المتعلقة بالتدريب العملي. كذلك فهناك آلية تقييم واضحة مطبَّقة لبرنامج التدريب العملي. وفي الوقت الحاضر، ينصبُّ اهتمام برنامج التدريب العملي بالدرجة الأولى على تقديم خبرة عملية للطلبة عن بيئة العمل بما يتوافق وأهداف البرنامج. ولجنة المراجعة تُقدِّر هذا الترتيب الجيد لبرنامج التدريب العملي.

15.4 تشعر لجنة المراجعة بالارتياح بعد أن لاحظت أن مجلسًا استشاريًّا قد تم تشكيله في شهر يناير 2013، وقد عقد اجتماعه الثاني خلال شهر يوليو. وتم خلال هذين الاجتماعيْن تحديد طريقة عمل المجلس، إلا أنه لم يتم تقديم تغذية راجعة فعّالة للبرنامج من المجلس إلى الآن. ويتيح تشكيل المجلس تنوعًا مقبولاً من الآراء من قطاع الصناعة إلى جانب تمثيل أعضاء هيئة التدريس. ويضم المجلس في عضويته أحدَ كبار الأكاديميين من كلية البحرين الجامعية، وثلاثةَ مديرين تنفيذيين من القطاع الخاص، وأحدَ كبار المديرين في إحدى المؤسسات الحكومية، وأكاديميًّا خارجيًّا ذو رتبة اكاديمية عالية من جامعة كندية. وقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّ الأعضاء الخارجيين في المجلس الاستشاري هم من المحترفين والأكاديميين ذوي الخبرة، والذين سيُثرون برنامج إدارة الأعمال بمنظور مختلف، ويوجهون اهتمام أعضاء هيئة التدريس نحو الابتكارات والتطورات الجديدة؛ مما أشعر لجنة المراجعة بالرضا عن تشكيل المجلس الاستشاري.

16.4 لاحظت لجنة المراجعة خلال المقابلات أن الخريجين يشعرون بالرضا عن البرنامج، وأنَّ هناك رضا مماثلاً عبّر عنه ثلاثة من أرباب العمل الذين قابلتهم لجنة المراجعة. إضافة لذلك، فقد قُدِّمت للجنة المراجعة أدلة من الاستمارات المستخدمة في إجراء استطلاعات عند ترك الدراسة،

واستطلاعات الخريجين، واستطلاعات أرباب العمل. ولجنة المراجعة تشجِّع القسم على وضع إطار رسمي لهذه العملية، وتحليل البيانات المتحصلة للتعبير عن الرضا نحو البرنامج.

17.4 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- مواصفات الخريجين مُعبَّر عنها بوضوح وهي مناسبة لمستوى البكالوريوس.
- هناك تغذية راجعة مفيدة من تقرير المُمتحِن الخارجي حول برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال.
- سياسات وإجراءات التقييم مُنفَّذة بشكلٍ مُنظَّم.
- أعضاء هيئة التدريس والطلبة على دراية بسياسة الانتحال والغش، والإجراءات والترتيبات المُنفَّذة بهذا الخصوص.
- هناك سياسة مُنفَّذة للتدقيق الداخلي في موضع التطبيق.
- هناك مستوى مناسب في إنجازات الطلبة في الامتحانات النهائية والتقييمات الأخرى.
- هناك ترتيبات مُنفَّذة لإقامة علاقة طويلة الأمد مع الخريجين.
- هناك ترتيبات جيدة مع الشركات في موضع التطبيق للتدريب على برنامج التعلُّم القائم على العمل.
- هناك مجلس استشاري للقسم يمارس عمله ويضم مجموعة من المحترفين والأكاديميين ذوي الخبرة.
- يشعر الخريجون والطلبة بالرضا عن البرنامج.

18.4 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- أن تقوم بتطوير وتنفيذ آلية لضمان إدخال مواصفات الخريجين ضمن بُنية البرنامج.
- أن تقوم بتطوير وتنفيذ سياسة للمقارنة المرجعية؛ تتيح إمكانية عقد مقارنة مرجعة فعّالة واستخلاص نتائج مفيدة تستخدم لتحسين البرنامج.
- أن تضمن بأن مخرجات التعلُّم متوافقة مع واجبات التقييم في جميع المقررات، والتي يجب أن تكون مُنسَّقة ومتناغمة.
- أن تطوِّر آلية للتدقيق الخارجي وتُنفِّذها؛ من أجل أن يصبح تدقيق مقررات السنة النهائية أكثر رصانةً.

- أن تُأسِّس نظامًا يكون منتظمًا؛ لتحليل دُفعات طلبة البرنامج.

19.4 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخريجين.**

5. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

1.5 كلية البحرين الجامعية لديها عدد من السياسات، والإجراءات، والضوابط الخاصة بضمان الجودة، والتي تهدف جميعها إلى ضبط البرنامج الأكاديمي. وهذه الوثائق يسترشد بها كلٌّ من الإدارة، وأعضاء هيئة التدريس، والتعلُّم في أروقة الكلية. والبعض منها يشمل لوائح منح درجة البكالوريوس، وسياسة تقييم الطلبة، والكُتيِّب الإرشادي، والإرشادات الخاصة بالتدريب العملي، والتطبيق، وسياسات وإجراءات الموارد البشرية، ودليل الطالب، ودليل أعضاء هيئة التدريس. ومع ذلك، فقد وجدت لجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية أن بعض هذه السياسات لم تتم الموافقة عليها إلى الآن، في حين لم يتم تنفيذ البعض الآخر بعد. إضافة لذلك، فقد أُبلِغت لجنة المراجعة أن سياسة الأبحاث لاتزال قيد المناقشة، ولم تتم الموافقة عليها، في حين لا توجد أدلة على أن السياسات المتعلقة بالمقارنة المرجعية، والتدقيق الخارجي، وطرح برامج جديدة، والمراجعات السنوية للبرنامج يجري تطبيقها. وعلاوة على ذلك، فقد تسلمت لجنة المراجعة خطة نظام إدارة ضمان الجودة، والتي كانت عبارة عن جدول زمني بسيط لتنفيذ كل سياسة مقترحة. كما لا توجد هناك أدلة على وجود خطة عمل للتحسين فيما يتعلق بالنظام المقترح لضمان الجودة. وتوصي لجنة المراجعة بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بتطوير، وإقرار، وتنفيذ سياسات، وإجراءات، وضوابط فعّالة لإدارة برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال.

2.5 لقد قامت كلية البحرين الجامعية بتحديد المسئوليات والأدوار لمختلف المواقع في الكلية بشكلٍ واضح، والبعض منها يشمل مجلس الجامعة، والرئيس، ومجلس الأمناء، ورئيس القسم، والموظفين الأكاديميين، ومُسجِّل بيانات الطلبة. وتشعر لجنة المراجعة بعدم الارتياح من أن القائمة الطويلة لمسئوليات رئيس القسم يمكن أن تكون عائقا لممارسة مهامه بصورة قيادية وفعَّالة. وعلاوة على ذلك، فإن بعض الواجبات المُناطة به، كمراجعة ملفات المقررات الدراسية مثلاً، وإدارة السلوك الأكاديمي للطلبة، ومراجعة أسئلة الاختبارات في الامتحانات الرئيسة، ليست من الواجبات والمهام المناسبة لرئيس قسم؛ إذ يمكن أن تقوم بها اللجان المختصة. ويترأس رئيس القسم اجتماعات القسم، ويحضر في مجلس الجامعة بوصفه ممثلاً عن القسم. وقد تم تعيين رئيس القسم الجديد قبل أربعة أشهر فقط. وبحسب تقرير التقييم الذاتي ومحاضر

الاجتماعات المُقدَّمة، فإن كلية البحرين الجامعية لديها ست لجان دائمة هي: لجنة ضمان الجودة والاعتماد، لجنة تطوير المنهج الدراسي، لجنة الامتحانات، لجنة البحوث الأكاديمية، لجنة التخطيط، ولجنة شئون الطلبة. كما أنَّ هناك وصفًا مختصرًا للدور الذي تقوم به كل واحدة من هذه اللجان، إلا أنه ليست هناك أدلة على وجود اختصاصات رسمية تُنظِّم السياسات الداخلية، والصلاحيات، والإرشادات الخاصة بهذه اللجان. وعلى الرغم من أن كلية البحرين الجامعية لديها إطار عمل للتخطيط الأكاديمي، فإن القسم لم تكن لديه خطة إستراتيجية تم تطويرها بعملية تراعي النص الخاص بالرؤية والرسالة، والأهداف، والمؤشرات، وخطة عمل، والمتطلبات المالية. وتوصي لجنة المراجعة بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بمراجعة لوائحها وضوابطها؛ لكي توضِّح واجبات ومسئوليات المواقع الإدارية، والمجالس، واللجان؛ من أجل عملية اتخاذ قرار وإدارة فعّالة للمؤسسة.

3.5 قُدِّم للجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية "دليل الجودة الأكاديمية" وكُتيِّبٌ بعنوان: "تعرّف على نظام جودتك" بوصفه دليلًا إضافيًّا، حيث كانت هناك بعض الشروح عن القضايا الخاصة بإدارة الجودة فيما يتعلق بإدارة كلية البحرين الجامعية والبرامج الأكاديمية. إضافة لذلك، فإن لدى كلية البحرين الجامعية وثائق خاصة بإجراءات تتم لمراجعة جودة البرامج، وسياسة الامتحان الخارجي للبرنامج، وسياسة المقارنة المرجعية المُرفقة مع تقرير التقييم الذاتي. ومع ذلك، لم تجد لجنة المراجعة أدلة على أن البُنى الأساسية لنظام إدارة ضمان الجودة قد وُضِعت موضع التطبيق. كما أنه ليست هناك أدلة على إجراء مراجعة سنوية للبرامج، أو إجراء أي مقارنة مرجعية رسمية، أو تدقيق خارجي فعّال للامتحانات. وتوصي لجنة المراجعة بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بتأسيس نظام فعّال لإدارة ضمان الجودة؛ من أجل مراقبة وتقييم برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال بصورة دورية.

4.5 علِمت لجنة المراجعة من المقابلات والوثائق أن الأكاديميين وموظفي الدعم على بيِّنة بأدوارهم ومسئولياتهم نحو القضايا الإدارية، والطلبة والبرنامج من خلال دليل الجودة الأكاديمية والكُتيِّب المعنون بـ: "تعرّف على نظام جودتك". إضافة لذلك، فقد حضر بعض أعضاء هيئة التدريس حلقات نقاشية مختلفة وورش عمل ودورات تدريبية نظمتها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، ومنظمات عالمية حول مختلف جوانب ضمان الجودة في التدريس والتعلُّم. وقد قام أعضاء هيئة التدريس بإعداد

توصيفات مقرراتهم الدراسية، وأجزاء رئيسة من توصيف البرنامج. ومع ذلك، فإن هذه الوثائق لم تتم مراقبتها، أو تقييمها؛ من أجل تنفيذ أيٍّ منها في تطوير المقررات الدراسية أو البرنامج.

5.5 لاحظت لجنة المراجعة أن كلية البحرين الجامعية لم تُطبِّق بعد سياسة رسمية جديدة وإجراءات في تطوير برامج جديدة والموافقة عليها. كما أنَّ الادارة العليا بالكلية على بيِّنة بأهمية تحليل الاحتياجات، ودراسة الجدوى، واستطلاع آراء الجهات الخارجية ذات العلاقة في وضع أهداف البرنامج، وغايته، ورسالته، ومخرجات التعلُّم الخاصة به، ومنهجه الدراسي. كما لا يوجد هناك تفسير موسَّع لمفهوم المقارنة المرجعية، والتأمل – بما يصل إلى مستوى الثقة لدى أكاديميي كلية البحرين الجامعية – في المبادرة بطرح برامج جديدة بالتعاون مع الأكاديميين في الجامعات المجاورة والعالمية. وبدلاً من ذلك، كان هناك نظام الاستعارة التدريجية للبرامج. وتوصي لجنة المراجعة بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع، وإقرار، وتنفيذ سياسات وإجراءات رسمية لتطوير برامج جديدة لضمان جدواها وملاءمتها للهدف.

6.5 فيما يتعلق بالتقييم الداخلي للبرنامج، تأكّدت لجنة المراجعة من أنَّ أعضاء هيئة التدريس يجتمعون مع بعضهم البعض حاليًا؛ من أجل الاتفاق على محتويات مقرراتهم الدراسية، وتشخيص التداخلات غير الضرورية، ومن ثم تعديل محتويات مقرراتهم وفقًا لذلك. ومع ذلك، لم ترَ لجنة المراجعة أي تقييم رسمي للبرامج، وتوصيفات المقررات، وطرق التدريس، وطرق التقييم، ومخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج وللمقررات الدراسية، وتشكيل هذه المخرجات. وتوصي لجنة المراجعة بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بتطوير وتنفيذ آليات رسمية للتقييم الداخلي السنوي للبرنامج، وتنفيذ التوصيات لغرض التحسين.

7.5 خلال الزيارة الميدانية، علِمت لجنة المراجعة أن كلية البحرين الجامعية تُنظِّم "يوم المهن" سنويًّا وتدعو عددًا من الشركات البارزة والمديرين من مختلف المهن لزيارة أعضاء هيئة التدريس والتحدث إليهم. ويقوم موظفو كلية البحرين الجامعية في هذه المناسبة بالنظر – بشكلٍ غير رسمي – في آراء أرباب العمل. ولكن، وإلى الآن، لم يقم موظفو كلية البحرين الجامعية بإجراء مراجعة سنوية رسمية لبرامجهم، ولم يستخدموا التغذية الراجعة الداخلية والخارجية؛ من أجل البدء في التحسينات. كذلك فهناك إجراء موجود في الوثائق حول كيفية مشاركة الجهات ذات العلاقة في مراجعة البرامج والمقررات. وتوصي لجنة المراجعة بأن تقوم كلية البحرين الجامعية

بتطوير وتنفيذ عمليات رسمية للاستعانة بآراء الجهات الخارجية والداخلية ذات العلاقة في المراجعات السنوية للبرنامج.

8.5 قامت كلية البحرين الجامعية مؤخرًا بإعداد استبانات لتوزيعها على الخريجين وأرباب العمل؛ من أجل التعرف على آرائهم فيما يتعلق بفاعلية برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال وحاجات سوق العمل. إضافة لذلك، فقد وجدت لجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية أن كلية البحرين الجامعية تطلب آراء الطلبة في نهاية كل فصل دراسي عن كل مقررات هذا الفصل من خلال "تقييم المقررات". ولكن، وإلى الآن، لا توجد هناك أدلة على أن هذه المعلومات يتم استخدامها سواء في تطوير المقررات، أو البرنامج. كما لا توجد هناك آليات رسمية يتم من خلالها تصميم، وتنفيذ، وتحليل الاستطلاعات، وأن نتائجها تُستخدم في عمليات تطوير البرامج. وتوصي لجنة المراجعة بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بإجراء استبانات للطلبة، والخريجين، وأرباب العمل، وأن تضع آليات رسمية للتغذية الراجعة من الجهات الداخلية والخارجية ذات العلاقة وتحللها، وأن تضمن أن نتائج هذه الاستبانات تُستخدم من أجل تطوير البرنامج.

9.5 خلال المقابلات، أُبلِغت لجنة المراجعة أن كلية البحرين الجامعية حاليًا بصدد إعداد وثيقة سياسة الأبحاث؛ لتشجيع أعضاء هيئة التدريس على حضور ورش العمل، والحلقات النقاشية في المؤتمرات في مجالاتهم البحثية، وتدعمهم من خلال نشر أبحاثهم في المجلات والدوريات العالمية المتخصصة، ووقائع المؤتمرات المُحكّمة. وترى لجنة المراجعة أنه وبالرغم من أن الحوافز تعدُّ آلية مفيدة لتشجيع الموظفين الأكاديميين على المشاركة في الأبحاث والنشر، فإن الموظفين الأكاديميين الجُدُد بحاجة للمراقبة من قبل الموظفين الأكاديميين ذوي الرتب الاكاديمية العليا فيما يتعلق بكتابة المنشورات البحثية في المراحل الأولى من عملهم. ولجنة المراجعة تشجِّع الكلية على تشجيع النشر المشترك، والأبحاث التعاونية لبناء الثقة المطلوبة بين أعضاء هيئة التدريس من جميع الرتب الاكاديمية، لتحقيق الاشتراك فيما بينهم في كلٍّ من الأبحاث والنتائج المنشورة.

10.5 خلال المقابلات، أُبلِغت لجنة المراجعة أن الحاجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس يتم تقييمها داخليًّا، ووفقًا لذلك يتم التخطيط لعقد ورش عمل لتطوير أعضاء هيئة التدريس مهنيًّا وعلميًّا للاستعداد للفصول الدراسية القادمة. وقد حضر بعض أعضاء هيئة التدريس وِرش عمل وبرامج تدريبية حول ضمان الجودة في التدريس والتعلُّم، نظمتها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم

العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، ولكن لا توجد هناك أدلة على أن مثل هذه المعارف والمهارات التي تم اكتسابها؛ نتيجة لذلك التدريب يجري إطلاع بقية أعضاء هيئة التدريس عليها. إضافة لذلك، لم تجد لجنة المراجعة أي أدلة على الحاجات الرسمية لسياسات التقييم، وإجراءات التطوير المهني وتنفيذها على جميع الموظفين. ولجنة المراجعة توصي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع آلية للتعرف على حاجات التطوير المهني لجميع الموظفين الأكاديميين، وأن تُصمِّم، وتُنفِّذ، وتراقب، وتُقيِّم فاعلية برنامج تطوير مهني مستمر.

11.5 علِمت لجنة المراجعة أن هناك استقراءً غير رسمي عن وضع السوق المحلية، تم القيام به من خلال جمع المعلومات من الخريجين وأرباب العمل أثناء الاستقبال السنوي للخريجين ويوم المهن. كما قدَّم القسم أيضًا بعض المعلومات الثانوية التي تم جمعها من بعض الوثائق الرسمية. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة ترى أن الوثيقة المُقدّمة تحتاج للكثير من التحسينات في جميع الجوانب؛ كي يمكن استخدامها في استقراء سوق العمل، وتقديم المشورة في تحديث البرنامج. كما لم تتمكن لجنة المراجعة من إيجاد أي أدلة على القيام بإجراء استقراء رسمي، مُنظَّم، ومستمر لسوق العمل؛ لتقديم آراء لتحديث البرامج. وتوصي لجنة المراجعة بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بتطوير آلية رسمية لتحليل حاجات سوق العمل وتنفيذها، وتضمين ذلك في عملية تحسين البرنامج.

12.5 وجدت لجنة المراجعة اثناء الزيارة الميدانية أنه قد تم إنشاء مجلس استشاري خارجي في عام 2013، وقد اجتمع هذا المجلس مرتين. وأعضاء المجلس الاستشاري الخارجي هم من غير أعضاء المجلس الاستشاري للبرنامج، بل هُم من كِبار المديرين التنفيذيين الخارجيين، ومن منظمات مختلفة. وترى لجنة المراجعة أن المجلس الاستشاري الخارجي يمكن له أن يكون مفيدًا في تقديم المزيد من المعلومات عن حاجات سوق العمل، ومن ثمَّ يُساهم بذلك في جدوى برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال في كلية البحرين الجامعية. ولجنة المراجعة تشجِّع كلية البحرين الجامعية على تطوير دوْر المجلس الاستشاري الخارجي، ووضع إطار رسمي له لأجل استقراء حاجات سوق العمل.

13.5 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- الموظفون الأكاديميون والإداريون على بيِّنة بالمتطلبات الأساسية لنظام ضمان الجودة.
- هناك عدد من الترتيبات المفيدة يجري القيام بها لدعوة خبراء لتدريب أعضاء هيئة التدريس في جوانب مختلفة من ضمان الجودة في التدريس والتعلُّم.
- لقد تم إنشاء المجلس الاستشاري الخارجي لتقديم المشورة لأعضاء هيئة التدريس عن آخر التطورات في عالم الأعمال.

14.5 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأن على الكلية القيام بما يلي:

- أن تطوِّر، وتوافق على، وتنفِّذ سياسات، وإجراءات، وضوابط فعّالة في إدارة برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال.
- أن تراجع لوائحها وضوابطها وتُعدِّلها؛ من أجل توضيح واجبات ومسئوليات المناصب الإدارية، والمجالس، واللجان؛ من أجل عملية اتخاذ القرارات وإدارة كلية البحرين الجامعية بفاعلية.
- أن تؤسس نظامًا فعّالاً ورسميًّا لإدارة الجودة؛ من أجل مراقبة وتقييم البرنامج بصورة دورية.
- أن تطوِّر، وتوافق على، وتنفِّذ سياسات، وإجراءات لتطوير برامج جديدة؛ لضمان أن تكون هذه البرامج مُجدية وملاءمة للهدف.
- أن تطوِّر آليات رسمية وتنفِّذها للتقييم الداخلي السنوي للبرنامج، وتنفيذ التوصيات لغرض التحسين.
- أن تطوِّر عمليات رسمية وتنفِّذها؛ من أجل تضمين آراء الجهات الداخلية والخارجية ذات العلاقة في المراجعة السنوية للبرنامج.
- أن تُجري استطلاعات للطلبة، والخريجين، وأرباب العمل، وأن تُحلِّل آليات رسمية وتُطوِّرها؛ للحصول على التغذية الراجعة من الجهات الداخلية والخارجية ذات العلاقة، وأن تضمن أن نتائج هذه الاستطلاعات يتم استخدامها في تحسينات البرنامج.
- أن تؤسس آليةً لتشخيص حاجات التطوير المهني لجميع الموظفين الأكاديميين، وأن تُصمِّم، وتُنفِّذ، وتُراقب، وتُقيِّم فاعلية برنامج تطوير مهني مستمر.

15.5 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج غير مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بفاعلية إدارة وضمان الجودة.**

6. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية* لعام 2012، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب:

إن برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال الذي تطرحه كلية البحرين الجامعية على قدر محدود من الثقة.